# المصلحون العرب في وثائق الأرشيف العثماني
## (مَـــرْعِـــي باشـــا المَـلّاح نموذجاً) (*)


تحت إشراف

أ.د. سحر على حنفى

ثامر على مطلق

باحث دكتوراه


**مُقدمـة:**

يزداد الشعور لدى الباحثين الذين هم بصدد بناء دراساتهم في التاريخ العثماني، بالحاجة الملحة إلى الاعتماد على الأرشيف العثماني؛ لِما تتضمنه وثائق الأرشيف من مادةٍ علميةٍ ذات قيمة عظيمة قلما نجدها في مصادرٍ أخرى، تساعد في فهم ودراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية لكافة الولايات التي كانت واقعة ضمن حدود الدولة العثمانية. ويحتوي الأرشيف العثماني التابع لمجلس الوزراء التركي (Başbakanlık Osmanlı Arşivi "BOA") على سجلات المؤسسات المركزية في الدولة العثمانية، كالديوان الهمايوني والباب الدفتري والباب العالي، وما يتبع هذه المؤسسات من دوائر وأقلام وإرادات (فرمانات وإنعامات). وتتجلّى أهمية دفاتر السجل العمومي أو سجل الأحوال، في التعريف بموظفي ورجال الدولة العثمانية الملكيين "المدنيين" والعدليين في القرن التاسع عشر. وبقصد تيسير الاستفادة من هذه الدفاتر؛ فقد تم تنظيم

---


(*) مجلة المؤرخ المصرى، عدد يناير ٢٠٢٠، العدد ٥٦.

فهارس هجائية لأسماء الأشخاص في سبعة عشر مجلدًا يمكن بواسطتها معرفة اسم الشخص واسم والده ومحل وتاريخ ميلاده ودفتر السجل المقيد به ورقم الصفحة[١].

ورُصِدَ أثناء عملية التنقيب في الأرشيف العثماني عددٌ كبيرٌ من الوثائق التي تناولت سيرة مرعي باشا المَلَّاح، والتي شكلت ركيزة أساسية في التعرف على تاريخ هذه الشخصية. وما يلفت الانتباه في سيرته الذاتية؛ هو ضخامتها واتسامها بالإسهاب؛ مِمَّا يؤكد على أهمية الدور الذي اضطلع به في العهد العثماني من خلال المهام الموكلة إليه. وإنَّ اختيار شخصية "مرعي باشا المَلَّاح" موضوعًا للبحث، ما هو إلَّا تعبيرٌ صريحٌ للإطلاع على مسيرة أحد النخب الحلبية المحلية وما اضطلعت به من أدوارٍ سياسية وإصلاحية.

ميزت الحكومة العثمانية بين الأُمِّيين والمُلمِّين بالقراءة والكتابة، وأولت اهتمامًا كبيرًا للمكانة العلمية التي تبوأها المواطن العثماني. وتجلَّى هذا التوجه من خلال نظام الرّتب والرواتب المعتمدة، وبهذا تم فتح الطريق أمام المتعلمين للارتقاء بالوظائف الرسمية وتبوء أعلى المناصب. وأثرت الركائز التي اعتمدتها الدولة العثمانية للتوظيف والترقي إلى حدٍّ كبيرٍ في طبيعة حياة الرعايا العثمانيين عمومًا والحلبيين على وجه الخصوص، وفي وتيرة الحراك الاجتماعي، وبالتالي أُستند إليها في تصنيفهم كفئات اجتماعية متباينة[٢].

### -نبذة عن حياة مرعي باشا المَلَّاح:

هو محمد مَرْعِي ابن الحاج صالح آغا المَلَّاح. وُلِدَ في حلب في ١٥ جمادى الآخرة ١٢٦٩هـ [٢٦ مارس١٨٥٣م][٣]. من خيرة وجهاء المدينة وأعيانها، ومن كِبار رجالات الإدارة والسياسة المُخضرمين[٤]. أبصر النور في كنفِ عائلة المَلَّاح، كواحدة من العائلات الحلبيَّة التي حازت على نفوذٍ ومكانةٍ مرموقةٍ في سورية عامة وحلب بشكلٍ خاص. و تنتمي عائلته إلى عشيرة البوخميس المتفرعة عن عشيرة الدليم، إحدى عشائر العراق الزُبيدية المعروفة بكثرتها ومكانتها، من

ذرية الصحابي عمرو بن معدي كرب الزبيدي[٥]، ولهم شرف نسب الأسباط إلى عشيرة النعيم، من الرفاعية، من السادة الحسينية[٦]. و تمتد فروعها في كل من دمشق وطرابلس الشام وحيفا وغزة وعَمّان وبغداد والقاهرة[٧].

قَدِمَ أسلافهم إلى الديار الحلبية مع عشيرة البوخميس من العراق في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، واستوطنوا في مملحة الجَبُّول، وولَّتهم الدولة العثمانية محافظة المملحة، ومنحتهم لقب "آغا"؛ مقابل المحافظة على الأمن فيها، وحمايتها من تعديات البدو، وجباية ضرائبها وفق ما يُعرف بنظام "المالكانه"[٨]، الذي كان معمولًا به في الدولة العثمانية في مرحلة ما قبل عصر التنظيمات[٩]. وتُشير شجرة العائلة أنَّ أول من تولَّى أمانة المملحة هو "عمر آغا"، ثم "عبدالقادر آغا"، ثم "أبو بكر آغا". وعرفوا في بادئ الأمر بالخميسي، ثم ببني "الجبولي" ثم بالمَلَّاح"[١٠]، ولقبهم الأخير (المَلَّاح) هو اللقب الذي عُرِفوا به لمحافظتهم على المملحة ذات الموقع القريب من حلب. [وهذا ما أشار إليه مؤرخ حلب الطباخ في كتابه "إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء" إلى أنَّ عائلة المَلَّاح اكتسبت هذه الشهرة بسبب بقائها أعوامًا كثيرة محافظة على مملحة الجَبُّول][١١].

برز العديد من أسلاف عائلة المَلَّاح في الحياة العامة في حلب، ومِمَّن نبغ منهم أبو بكر آغا الجد الثالث لمرعي باشا المَلَّاح، الذي تميز بشخصيةٍ سياسيةٍ محليةٍ فريدة من نوعها، وبمكانةٍ وحضورٍ لافتٍ في حلب. فقد تقلَّد العديد من المناصب والرُّتب الرفيعة. وتُطلِّعنا بهذا الصدد، مذكرة للديوان السلطاني في إستانبول مؤرخة في [١٩ يناير ١٨٠٠م] أنه في عام [١١٦٩هـ/ ١٧٥٦م]، حاز أبو بكر آغا على رتبة "رأس البوابين أو الحُجاب للحضرة السلطانية" في الهرمية العثمانية المسماة (درگاه عالى قبوجي باشيلغي) بموجب "المرسوم السلطاني" (الخط الهمايوني) الصادر عن السلطان عثمان الثالث

[١٦٩٩– ١٧٥٧م] وبتزكية من راعيه الوزير محمد راغب باشا الصدر الأعظم [١٦٩٨– ١٧٦٣م]. وتشير المذكرة إلى تعيين أبو بكر آغا أمين مملحة الجبُّول في [١٩مايو ١٧٨٨م] في وظيفة "ثاني كبار القابجية" في الدولة العثمانية المسماة (ايكنجي قبوجي باشيلق) بموجب الخط الهمايوني الصادر عن السلطان عبدالحميد الأول [١٧٢٥–١٧٨٩م]. وهو منصب يضطلع شاغله بوظيفة رسول خاص للسلطان مكلف بحمل الرسائل فوق العادية "الاستثنائية" الصادرة من الباب العالي إلى الولايات، واستمر إشغاله للمنصب في عهد السلطان سليم الثالث [١٧٦١– ١٨٠٨م]. كما شغل أيضًا من المناصب: جابي الضرائب لولاية حلب (محصل) عام [١١٦٨هـ/ ١٧٥٥م][١٢]، ونائب والي حلب (كتخدا) عام [١١٨٩هـ/١٧٧٥م] ووالٍ على حلب بالوكالة (متسلم) عام [١١٩٠هـ/١٧٧٦م]، فقام بأعبائهما حتى عام [١١٩٤هـ/١٧٨٠م] مع احتفاظه بأمانة مملحة الجبول[١٣].

ويُصنَّف والد مرعي باشا الحاج صالح آغا المَلَّاح من أعيان عصره وكبار التجار ومُلَّاك الأراضي، وعُرِّف عنه التقوى والصلاح ومن المنفقين في وجه الخير في السرِ والعلن، وزهده ورفضه للمناصب، إذ رفض مرارًا وتكرارًا تكليف الصدر الأعظم كامل باشا القبرصي (عندما كان متصرفًا على مركز ولاية حلب) له برئاسة بلدية حلب عام [١٢٨٧هـ/١٨٧٠م][١٤]. واضطلع الحاج صالح آغا بعدد من الأعمال ذات طابع إصلاحي، فمع تولِّيه أوقاف كل من جامعي بانقوسا بأمر من الشيخ أحمد الترمانيني بعد وفاة متوليه، وجامع "البكرجي"، قام بتحسين مظهرهما، إذ فرش صحنهما وأرضهما بالبلاط الأصفر، وجدد أعلى منارتهما والمراحيض التابعة لهما، ورمَّم عقاراتهما من ماله الخاص، ومِمَّا تبرع به أهل الخير[١٥]. كما قام بتبليط جادة جب القبة قرب جامع بانقوسا، وفرش الجادة من مسجد هارون دده حتى جوار داره، و فرش الطريق الممتد من المحل المعروف بورشة الفعول حتى سبيل محلة الأبراج،

وكل ذلك من ماله الخاص أيضًا وفي سبيل الخير. وشَيَّد مكتبًا (مدرسة) على المخزن المسقوف من المعصرة الكائنة في محلة خان السبيل بموجب حجة الوقف المؤرخة في ربيع الثاني [١٢٦٩هـ/ ١٨٥٣م][١٦].

تلقى مرعي باشا علومه الأولية – المقدمات – في المدارس الاعتيادية الحديثة الخاصة التي [أنشأتها وأدارتها البعثات التبشيرية] الابتدائية منها والمتوسطة[١٧]، واصطلح على تسميتها بـ "المكاتب العادية"[١٨]، واستزاد من اللغة العربية وعلم أصول الفقه الشريف على يد أساتذة مُتخصِّصين. وكان مولَعًا بالقراءة، فقرأ أمهات الكتب في التاريخ والتراجم وأخبار الأمم باللغتين العربية والتركية، مثل ابن خلدون وابن الأثير وأبي الفداء وجودت باشا ونعيمة، كما اجتهد في تحصيل العلوم والمعارف المتنوعة، كالعلوم اللغوية والآداب والفلسفة والفنون العصريَّة النافعة (العلوم التطبيقية) مطالعة ومراجعة حتى نبغ فيهم[١٩].

تابع تحصيله العلمي العالي في إستانبول، بمساعدة "كامل باشا القبرصي" الذي ربطته مع والده الحاج صالح آغا المَلَّاح علاقة قوية إبَّان تولِّي القبرصي منصب "متصرِّف" مركز حلب عام [١٨٧٠م]، من هنا تكوَّنت العلاقة الوثيقة بين مرعي باشا و القبرصي[٢٠]. وهذا ما دلَّل عليه أيضًا القنصل البريطاني في حلب في تقريره لعام [١٩٢٤م] الذي أشار فيه إلى العلاقة المتينة التي تربطهما ببعض[٢١]. وأثناء مغادرة القبرصي لحلب متوجهًا إلى إستانبول اصطحب معه مرعي باشا لِما توسَّم فيه من الذكاء والنباهة لإكمال تعليمه فيها، فدرس وحصل على شهادة تخوله حق الدخول في سلك القضاء بموجب القرار الصادر عن لجنة انتقاء القضاة (انتخاب أنجمني) لدى نظارة العدلية والمذاهب في إستانبول، التي وجدت أن معلوماته القانونية على مستوى عالٍ من الكفاية[٢٢].

تأثر المَلَّاح بما قرأهُ من مؤلفات العالم والوزير المُصلح أحمد جودت باشا[٢٣]،

إذ كان على معرفةٍ مباشرةٍ وتواصلٍ دائمٍ معه عندما كان الأخير يشغل منصب والي حلب[٢٤]، فقرأ له مقدمة ابن خلدون والتي ساهم جودت باشا بترجمة القسم الثالث منها ونُشِرَت باسمه[٢٥]، كما قرأ لهُ تاريخ جودت باشا، فضلًا على أنَّ انتظام المَلَّاح بسلك القضاء كان في الفترة التي تولَّى فيها جودت باشا لمنصب (ناظر العدلية)، على نحو ما تجلَّى في شهادة التقدير الصادرة من صاحب العزَّة "أحمد أديب أفندي" مدعي عام الاستئناف في ولاية حلب، التي حصل عليها المَلَّاح أثناء إشغاله منصب رئيس محكمة تجارة ولاية حلب، والمتضمنة الثناء عليه والتنويه بأنه من ذوي "العفة والاستقامة"، وقد ضُمَّت إلى هذه الشهادة مطالعة حضرة صاحب الدولة "جودت باشا" ناظر العدلية، وجرى المصادقة عليها في ١٧ رجب ١٣٠٥هـ [٣٠ مارس ١٨٨٨م][٢٦].

كان للمَلَّاح شغف كبير باقتناء الكتب الدينية والعلمية والأدبية حتى أصبحت مكتبته تضم آلاف الكتب والمخطوطات[٢٧]، ونفائس المطبوعات العربية والتركية والفارسية والأوربية التي حملها من البلدان التي زارها؛ وما ذلك إلَّا دليلٌ على ثقافته الحداثية ومحبته وشغفه بالآداب وفن التصوير الضوئي والسيمفونيات الغربية[٢٨]، وقد أوقف مكتبته لاحقًا على كل من المدرسة الخسروية ودار كتب الأوقاف الإسلامية[٢٩]. ولم تقتصر آثار مرعي باشا المَلَّاح الثقافية ودعمه للمعاهد والمؤسسات العلمية على حلب وحدها، بل تعداها إلى دمشق أيضًا حيث كان من أبرز مؤازري المجمع العلمي العربي في طور تأسيسه، ومما أهداه إلى "دار الكتب الوطنية الظاهرية" التابعة للمجمع نسخة مخطوطة من كتاب "الإنصاف والتحري في دفع الظلم والتجري عن أبي العلاء المعري" لابن العديم[٣٠].

و ما يُستَدل به على ثقافة المَلَّاح؛ الرسائل والخطابات التي كان يرسلها إلى الحكومة العثمانية، والمحفوظة في الأرشيف العثماني في إستانبول. ومن خلال تحليل مضمونها، يتضح أن الرسائل والخطابات التي كُتِبَت بخطِّ يده كانت مبنية على اطلاعٍ ودرايةٍ كافيةٍ بأسلوب الصياغة والهدف المُراد إيصاله للجهة

المسؤولة، فأتقن لغة التخاطب مع الباب العالي. ويكاد المُتخصصون في اللغة التركية لا يجدون فرقًا بين خطاباته وتقاريره وخطابات الأتراك المُتمكنين من قواعد لغتهم، ولا سيما طريقة افتتاحها وخواتيمها، فكانت كتابته تُمازج بين التركية العثمانية والفارسية[٣١].

بدأ مرعي باشا المَلَّاح حياته العملية بمزاولة التجارة، مع إخوته في محلهم التجاري الكائن في خان الفرابين بحلب، ليمتد نشاطه التجاري فيما بعد ما بين حلب وإستانبول وإسكندرون وديار بكر والإسكندرية ومرسيليا ومانشستر. وتمحور عمله التجاري في البداية حول تجارة الأغنام، ثم اتسع ليشمل الخيل والسمن والصوف والمنتجات الزراعية[٣٢]. و أُعتُبِرَ المَلَّاح التاجر المُفضَّل لقصر السلطان العثماني لتأمين احتياجاته من (الأغنام والخيول والسمن)؛ لِما تميزت بجودتها العالية[٣٣]، بالإضافة إلى انخراطه في مجال الإمداد والتموين العسكري للجيش العثماني من مختلف المنتجات الحيوانية والحاصلات الزراعية. وتُشير وثائق الأرشيف العثماني إلى تقريرٍ رفعه والي حلب بالوكالة "بكر صدقي" إلى مقام الصدارة العظمى في [١٦ أغسطس١٩٠٥م]، يُشيد باهتمام المَلَّاح ومسارعته في الدعم الدائم في مجال الإمداد والتموين العسكري وغيره. ومقابل عمله الدؤوب وتفانيه طلب والي حلب من مقام الصدارة العظمى بترفيعه من الرتبة الأولى من الصنف الثاني ومنحه رتبة الميرِ ميرانية [ميرِ ميرانلق][٣٤].

- **صفاته ومكانته:**

كان مرعي باشا المَلَّاح ذا شخصية اصلاحية وقانونية وحقوقية يعالج ما يصادفه من حوادثٍ وقضايا بالأطر القانونية المُطلع عليها وعبر الهيكلية القضائية في الدولة، على نحو ما تجلَّى في مطالبته لأمانته المالية والبالغ قدرها (١٨,٩٠٠) قرش[٣٥]. إذ استمرت القضية تتدرج في المحاكم ما يقرب من اثني عشر عامًا من عام [١٨٧٥م] حتى عام [١٨٨٧م][٣٦]، إلى أن جرى اعتبارها

من الديون غير المنتظمة (متعثرة الأداء) المستحقة على الدولة العثمانية؛ وذلك بموجب القرار الصادر عن مجلسي المبعوثان والأعيان والمقترن بالإرادة السنية (السلطانية)، الذي يتضمن اعتبار كافة الودائع المالية لدى الصناديق الائتمانية في الدولة العثمانية المسجلة قبل يوليو من عام [ ١٩٠٨م] من الديون غير المنتظمة[٣٧].

تميز المَلَّاح بالحصافة وقوة الشخصية[٣٨] والجدية في العمل، وكان يُدير مهامه باقتدارٍ وحكمةٍ دون أن يسمح لأي جهةٍ ما أن تتدخل في عمله أو أن تقلِّل من شأنه، ولو اضطر الأمر به إلى تقديم استقالته من منصبه. وهذا ما أوضحه المَلَّاح في بيانه الذي نُشِرَ في جريدة "يكي غزته"، ردًّا على الاتهامات التي وجهت له من قبل عضو مجلس المبعوثان عارف عصمة بك، الذي اتهمه باستغلاله لمنصبه في مجلس المبعوثان ليتعيَّن في مديرية أوقاف حلب. ومِمَّا جاء في بيان المَلَّاح: "لعدم تحقق استقلاليتي القانونية والتدخل في عملي، فقد سبق لي أن تقدمت بالاستقالة من مناصبي في رئاسة الهيئات العدلية مرتين: [الاستقالة الأولى] من رئاستي لمحكمة تجارة حلب التي شغلتها قرابة اثنتى عشرة سنة، و[الاستقالة الثانية] لدى انضمامي لرئاسة الهيئة الاتهامية[٣٩].

ولم يكن مرعي باشا من المتزلفين لأحد، بَلْ أبعد ما يكون عن صفة التزلف. وتُطلِّعنا وثائق الأرشيف العثماني، على عريضة رفعها مرعي باشا إلى الصدر الأعظم في [٨ يونيو ١٩٠٨م] ، يعرض فيها شهادات التقدير والتكريم الممنوحة له من مديري المعارف نظرًا لخدماته القديمة في المعارف [التربية والتعليم]. ويُطالب بمنحه الأوسمة التي تعود عليه بالفائدة المرجوة. ومِمَّا جاء في العريضة: "ومعلوم لدى حضرة الصدر الأعظم أن ترقيتي إلى الدرجة الأعلى من الوسام المجيدي ذي الشأن "الرفيع" – الذي سبق أن كرمت قبل عامين بالدرجة الثانية منه– لن تعود عليَّ بالفائدة المرجوة. بناء على ذلك، فإن المخلص لخدمتكم يتجاسر لإعلام مقام الصدارة أننا في طلب وانتظار المزيد من عناية جناب السلطان ولي النعم[٤٠].

اتسم مرعي باشا بأمانة الرجل المُخلص لعمله المؤسَّسَاتي، إذ كان حريصًا

على إبراز إنجازات مرؤوسيه؛ في دلالةٍ على رفعة النفس والفن الإداري الرفيع، ضاربًا مثلًا مبكرًا عن "دولة المؤسسات"، وذلك على نحو ما تجلَّى في نسبه تعميم قرار وجوب الفحص الطبي قبل الزواج الذي أصدره إبان إشغاله منصب حاكم دولة حلب عام [١٩٢٤م] إلى مدير الصحة[٤١]، مُحافظًا من خلالها على سمعته ومكانته[٤٢]، ومؤديًا خدماته ومهامه على أكملِ وجهٍ[٤٣]. فضلًا عن تمسكه بمبادئ الحق والعدالة[٤٤]، ورعايته للحقوق بكلِّ أمانة[٤٥].

ومِمَّا يُدلِّل على مكانته وحظوَته أنَّه كان يوجه خطاباته ومُراسلاته، إلى أصحاب الشأن في الحكومة العثمانية ممثلةً [بالصدر الأعظم، ورئيس مجلس شورى الدولة] مُباشرةً دون وسيطٍ لنقلها، أو دون أن تتدرج في دوائر الحكومة العثمانية لتصل إلى الجهات المُرسلة إليها. ومعلومٌ أنَّ التسلسل الإداري مُتبع بدقةٍ في الدوائر الحكومية بالدولة العثمانية، وهذا إن دلَّ على شيءٍ فإنَّه يدل على المكانة الرفيعة التي حظي بها عند أصحابِ الشأنِ في الحكومة العثمانية في إستانبول[٤٦].

ويُعدُ مرعي باشا المَلَّاح من أصحاب المراتب العُليا[٤٧]، والوجاهة الموروثة بحلب، و من أعيانها البارزين من ذوي المكانة (متحيزاندن)[٤٨]، ومن أشرافها (أشرافندن) المُحترمين[٤٩]، ونبلائها (خاندانلدن) المُعتَبَرين[٥٠]، يتمتع بمحبة العموم له نظرًا لنزاهته[٥١]، والتي جعلت منه قامة حلبية تتسم بالتواضع في أوساط المجتمع الحلبي[٥٢]. وبلغ من صيته عند أهالي حلب أنَّ محلة خان السبيل عرفت ومازالت تُعرف حتى الآن، (بحارة الباشا)[٥٣] نسبةً إليه[٥٤].

- **المناصب التي شغلها:**

انتظم مرعي باشا المَلَّاح في العديد من المناصب والوظائف الرفيعة، كشخصيةٍ استثنائيَّةٍ اضطلعت بهذا الكم الهائل من المناصب في العهد العثماني. وتنوعت المناصب تنوعًا ملحوظًا، وتوزعت ما بين القضاء والإدارة والمالية والاقتصاد والتعليم والأشغال العامة والمواصلات، إلى جانب رئاسته

وعضـويته فـي الهيئـات التمثيليـة المحليـة: (مجلـس إدارة الولايـة) و(المجلـس البلدي)، واضطلاعه بعددٍ من المهام التفتيشية الحسَّاسَة. واستنادًا إلى وثائق الأرشيف العثماني، ومجموعة الكتب السنوية الرسمية لولاية حلب والصادرة في العهد العثماني (سالنامه ولايت حلب)، وعددٍ من المصادر الأخرى؛ فإنَّ المناصب التي شغلها كانت على النحو التالي:

عُيِّن في [٢١ يناير ١٨٨٢م] عضوًا ملازمًا (قاضٍ متمرِّن) في دائرة الحقوق لدى محكمة الاستئناف، ورئيسًا لمحكمة تجارة ولاية حلب بهيئتيها المحلية والمختلطة في [٣٠ أبريل ١٨٨٦م] ورُفِع راتبه إلى (٢٥٠٠) قرش[٥٥]. وفي عام [١٨٨٩م] عُـيِّن عضـوًا طبيعيًّـا بحكم المنصـب فـي مجلـس العدليـة (عدليـة أنجمني)، الذي جرى إحداثه في ولاية حلب[٥٦]. وعُيِّن رئيسًا لبلدية ولاية حلب بالوكالة في [١ يوليو ١٨٩٩م]، مع منحه راتب الرئيس الأصيل قدره (٢٥٠٠) قرش، و عضـوًا فـي دائـرة الحقـوق لمحكمـة اسـتئناف ولايـة حلـب فـي [١٧ أكتـوبر ١٩٠٠م] مـع منحـه راتبًـا شـهريًا قـدره (٤٠٠) قـرش[٥٧]. وفـي [٢٨ نوفمبر ١٩٠١م] عُيِّن قائمًا بوظيفة مدعي عام الاستئناف بالوكالة في ولاية حلب، فأصبح راتبه الشهري النهائي (٥٤٠) قرش[٥٨]. وخلال الفترة الممتدة من [٩ أكتوبر ١٩٠٤م] وحتى استقالته في [١٣ يناير ١٩٠٦م]، عُين عضوًا للمرة الثانية في دائرة الحقوق لمحكمة الاستئناف في ولاية حلب، ورئيسًا للهيئة الاتهامية (قاضي الإحالة)، فجمع بينهما مع منحه راتبًا شهريًّا قدره (٤٠٠) قرش[٥٩].

وفي [٢ يناير ١٩٠٧م] عُين رئيسًا لدائرة بلدية حلب للمرة الثانية مع منحه راتبًا شهريًّا قدره (٢٥٠٠) قرش[٦٠]. وفي [٢٢ نوفمبر ١٩٠٧م] عُيِّن متصرفًا للواء مرعش بالوكالة، لكنه ما لبث أن استقال قبل توجهه إلى اللواء المذكور. وخلال الفترة الممتدة من [٣ ديسمبر ١٩٠٨م] ولغاية [١١ مارس ١٩٠٨م] شغل منصب متصرف لواء أورفة بالوكالة[٦١] مع منحه نصف راتب المتصرف الأصيل وقدره (٢٧٥٠) قرش[٦٢].

وفي [١٨ أغسطس١٩٠٨م]، عُيِّن عضوًا في مجلس إدارة ولاية حلب، ورئيسًا لمجلس بلدية حلب للمرة الثالثة في [٢٠ أغسطس١٩٠٨م][٦٣]، مع منحه راتبًا قدره (٢٥٠٠) قرش[٦٤]، وأثناء عضويته في مجلس إدارة الولاية ورئاسته لمجلس البلدية معًا، حاز على أكثرية أصوات الناخبين بعدد (١١٤) صوتًا، لانتخابه وإيفاده إلى اجتماع مجلس المبعوثان (النواب) عام [١٩٠٨م][٦٥]، ليستقيل في [٢٤ نوفمبر١٩٠٨م] من منصبيه في عضوية مجلس إدارة الولاية ورئاسة مجلس البلدية اللذين كان يشغلهما معًا؛ نظرًا لانتخابه نائبًا (مبعوثًا) في مجلس المبعوثان. وبرهن أثناء إشغاله منصب عضو مجلس إدارة الولاية ورئيس مجلس البلدية على سعة علمه ودرايته بالقوانين وخبرته وعلى إخلاصه وحكمته وبراءة ذمته وعلاقاته[٦٦].

وأثناء عضويته في مجلس المبعوثان، انتخب عضوًا في الشعبة البرلمانية الأولى، وهي إحدى شعب التفريق (التصويت) الخمس التي تَوزَّع عليها النواب في المجلس. وتأتي أهمية هذه الشعب، إذ كان يجري التصويت داخلها على مشاريع القوانين، وانتخاب نخبة من أعضائها في اللجان الدائمة المنبثقة عن المجلس[٦٧]. إذ أُنتُخِبَ عضوًا في لجنة التجارة (تجارت انجمني)، وهي إحدى أهم اللجان الدائمة في المجلس[٦٨]. [و كان من النواب القلائل الذين تم اختيارهم في هذه اللجنة، و يعود اختياره عضوًا في هذه اللجنة المهمة؛ إلى مكانته المالية والاقتصادية، وخبرته الطويلة التي اكتسبها إبَّان تولِّيه منصب رئيس محكمة تجارة ولاية حلب]. واستقال في ختام أعمال الدورة التشريعية السنوية الأولى التي عقدها المجلس في إستانبول بعدما عُين مديرًا لأوقاف ولاية حلب، وفقًا للمذكرة الجوابية الصادرة عن رئيس ديوان الهيئة الإدارية لمجلس المبعوثان بتاريخ [١٧ أغسطس ١٩١٣م][٦٩]. وفي [٤ يوليو ١٩١١م] استقال من مديرية أوقاف ولاية حلب[٧٠]. وعُيِّن بعدها عضوًا في المجلس العمومي لولاية حلب بعد أن حاز على أكثرية أصوات الناخبين المقترعين في الانتخابات التي جرت آنذاك[٧١]، وفي ختام أعمال المجلس استقال من موقعه في رئاسة المجلس بالوكالة وعضويته[٧٢].

- **الهيئات واللِّجان الرسمية التي عمل بها:**

أثبت مرعي باشا مقدرته وكفاءته الإدارية، التي أجازت له الاضطلاع بدورٍ إصلاحيٍّ عبر العديد من اللجان ذات الطابع الإصلاحي متعددة الاختصاصات؛ وما ذلك إلَّا دليلٌ على ما تمتع به من القدرة والاستعداد والثقافة العصرية والحنكة والمهارة القيادية. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هناك تشابهًا كبيرًا بين طبيعة مهام اللجان الإصلاحية التي اضطلع بها المَلَّاح، وبين وظائف أعضاء مجلس إدارة الولاية الواردة في نظام إدارة الولاية العمومية لعام [١٨٧١م][٧٣].

وتُطلِعُنا وثائق الأرشيف العثماني بتفصيلاتٍ لا حصر لها عن اللجان الإصلاحية التي شُرِّفَ للمَلَّاح أن يتولَّى رئاستها أو أن يكون عضوًا بارزًا فيها:

١. **بيان الشؤون الإدارية:**

- **في المجال الإداري:**

عُيِّن مرعي باشا المَلَّاح عام [١٨٧٦م] عضوًا في لجنة أوفدتها نظارة الخزانة الخاصة الشاهانية (السلطانية)[٧٤] برئاسة صالح أفندي أحد كبار موظفيها، وعُهد إليها التدقيق في حسابات مزرعة جبل العيس التابعة لإدارة الأراضي السلطانية في لواء حلب والتحقيق في إداراتها، ليستقيل بعدها بأربعة أشهر. وفي عام [١٨٨١م] وقع عليه الاختيار ليكون عضوًا فخريًّا (من دون راتب) في اللجنة المشكلة لتدقيق الشؤون المحاسبية وغيرها للدوائر البلدية في الولاية، ودمجها في دائرة واحدة بعد أن كانت منقسمة إلى دائرتين. وعُيِّن عام [١٨٨٣م] في لجنةٍ[٧٥] مُشكلةٍ من قبل ولاية حلب (بناءً على إشعار من نظارة الداخلية) بمهمة إنجاز معاملة إعادة مزرعة "يكيشهر" (يني شهر) الكائنة في قضاء حارم العائدة لعثمان باشا "والي حلب" الأسبق إلى ورثته نظرًا لخلوِّها من سكنى المهاجرين، مع منحه أجرًا قدره خمسين قطعة من فئة المائة ليرة ذهبية عثمانية. و جرى اختياره عام [١٨٨٤م] بين اثني عشر موفدًا (مبعوثًا) وجهت لهم الدعوة لزيارة إستانبول من أجل تقديم المعلومات بشأن الأملاك السنيَّة

(السلطانية)[٧٦] في ولاية حلب. وكُلِّفَ عام [١٨٩٠م] بإجراء الكشف لتثمين قيمة القرى التي كان المتصرفان بها يوسف "أفندي جد زادة" و"محمود بك الجركسي"؛ وذلك من أجل تسليمها للأملاك السلطانية. وبين عامي [١٩١١-١٩١٣م]، عُيِّن رئيسًا وعضوًا في كل من لجنة تنظيم اللوائح القانونية المتضمنة توسيع الصلاحيات التنفيذية الممنوحة بموجب قانون الإدارة الخاصة للولايات، على نحو ما يحقق مصالح الشعب ورفاهيته، ولجنة حصر الخدمة العسكرية النظامية لسكان الولاية ضمن حدودها، ولجنة أخرى لمذاكرة الشؤون البلدية[٧٧].

- **في المجال الأمني:**

في عام [١٨٨٢م] عُيِّن عضوًا في اللجنة فوق العادية (الاستثنائية) في لواء حماه (يتبع إداريًّا ولاية سورية)، والتي عُهد إليها بالتحقيق في نهب بعض بدو ولاية سورية لمواشٍ وغير ذلك من عشائر ولاية حلب واسترداد المنهوبات، مع منحه بدل سفر قيمته (٢٠٠٠) قرش. وفي عام [١٨٨٨م] أوفدته الولاية كمأمورٍ مُكلَّفًا بفض النزاع وحل الصراع بالتدابير المناسبة بين أفراد عشيرة الموالي في قضاء المعرة التابع لولاية حلب. وبين عامي [١٩١١-١٩١٣م]، عُيِّن رئيسًا في لجنة تسوية الخلافات بين عشائر ولايتي سورية وحلب وفق العادات العشائرية[٧٨].

- **في مجال التعمير والمرافق العامة:**

عُيِّن مرعي باشا عام [١٨٨٠م]، عضوًا فخريًّا (بدون راتب)، في لجنة الإصلاحات العمومية التي تشكلت في ولاية حلب، وظل عضوًا فيها حتى عام [١٨٨١م]. وفي عام [١٨٩٧م]، عُيِّن عضوًا فخريًّا (دون راتب) في اللجنة التي عُهد إليها بتدقيق مضبطة (تقرير) مجلس إدارة الولاية بشأن إصلاح وتطوير الدوائر المُلكية (الإدارة المدنية) وأعمال الإنشاء والتعمير التي تعتزم حكومة ولاية حلب تنفيذها، ومذاكرتها مع المُشير شاكر باشا المُعين مفتشًا عامًّا لولايات شرقي

الأناضول. وفي عام [١٨٩٨م] عُيِّن عضوًا في لجنةٍ أُخرى عُهِدَ إليها إنشاء برج الساعة في حلب والمشكلة برئاسة الوالي[٧٩] محمد رائف باشا[٨٠].

وعُيِّن عام [١٩٠٠م] عضوًا في لجنة أُنيط بها جمع التبرعات لتمويل مشروع سكة حديد الحجاز. وفي عام [١٩٠٥م] عُيِّن عضوًا في لجنة الإصلاحات الحكومية المشكلة برئاسة الوالي لإيصال خط السكك الحديدية إلى ولاية حلب[٨١]، والمشكلة برئاسة الوالي عثمان كاظم بك[٨٢]. وفي عام [١٩٠٦م] عُيِّن عضوًا في لجنة شُكِّلَت بموجب الإرادة السنيّة برئاسة حاكم ولاية حلب، وأُنيط بها جمع الإعانات المالية من أجل ترميم عين زبيدة[٨٣] في مكة المكرمة[٨٤]. وفي عام [١٩٠٨م] عُيّن عضوًا في لجنة أخرى جرى تشكيلها برئاسة الوالي وأُنيط بها جمع التبرعات لتمويل سكة حديد الحجاز، ليُكرم في أواخر شهر ذي القعدة ١٣١٩هـ [١٦ يونيو ١٩٠٢م]، بمنحه ميدالية "إعانة سكة حديد الحجاز"، تقديرًا لمساهمته في تلك الإعانات[٨٥]. كما عُيِّن في السنة ذاتها عضوًا في لجنة إسكان المهاجرين، ولجنة النافعة (الأشغال العامة والمواصلات)[٨٦].

- **في المجال الاقتصادي:**

عُيِّن المَلَّاح عضوًا مؤسسًا في غرفة زراعة ولاية حلب عام [١٨٨٥م]، ورئيسًا ثانيًا وعضوًا في: اللجنة المُشكلة عام [١٩٠٣م] بموجب أمر من الصدر الأعظم[٨٧] "فريد باشا" وبرئاسة دفتر دار الولاية "مصطفى ذهني أفندي"[٨٨]، والتي أُنيط بها تنظيم المعرض الصناعي والزراعي في حلب وحصر الصناعات والمحاصيل الزراعية المحلية المُزمَع عرضها فيه. كما أُنتخب عام [١٩٠٥] عضوًا في غرفة التجارة والزراعة والصناعة في ولاية حلب. و بين عامي [١٩١١– ١٩١٣م] عُيِّن رئيسًا وعضوًا في عدة لجان: لجنة تنمية وتطوير القطاع الزراعي، ولجنة تكريم المتميزين في قطاعي الصناعة وخاصة النسيج وتوزيع المكافآت النقدية عليهم، ولجنة ضمت في عضويتها أعضاء من المجلس البلدي لتنظيم القانون الزراعي[٨٩].

- **في المجال المالي:**

اضطلع مرعي باشا بعددٍ من الأعمال والمهام الإصلاحية في المجال المالي، إذ عُيِّن رئيسًا ثانيًا وعضوًا في لجنة تدقيق حسابات الأراضي الموقوفة المشكلة عام [١٩٠٢م]. وأُوفد من قبل ولاية حلب عام [١٩٠٣م] بصفة "مأمور" مُكلَّف في إنهاء اتفاق إحالة جباية الأعشار في قضاء المعرة التابع لولاية حلب، وفسخ العقود المُبرمة مع ملتزمي أعشار قرى القضاء؛ بسبب حدوث العديد من التجاوزات. وفي عام [١٩٠٤م] عُين عضوًا في هيئة الويركو الشخصي (الضرائب الشخصية). وعَهَدَتْ إليه الولاية في السنة ذاتها بمهمةٍ من دون راتب تمثلت في تحصيل بقايا الأعشار (المتراكمة) من قرى قضاء كِلِّس. كما تولَّى عام[١٩٠٥م] رئاسة مجلس إدارة فرع المصرف الزراعي في ولاية حلب(٩٠).

وفي عام [١٩٠٦م] عُيِّن عضوًا في لجنة تدقيق حسابات الجوامع والمساجد والمدارس الدينية والزوايا والتكايا في حلب والمُشكلة برئاسة الوالي(٩١) محمد ناظم باشا(٩٢). وأثناء توليه منصب متصرف لواء أورفة بالوكالة عام [١٩٠٨م]، تمكن من تحصيل الأموال لصالح الدولة، وإنجاز الأعمال المهمة، وتبرئة ذمم الأموال الأميرية (العامة) وصندوق التقاعد. و في السنة ذاتها عُيِّن عضوًا في الهيئة الاستشارية للسادة "صفي الدين بك" وزملائه في هيئة التحصيل والتقدير والمتابعة لدى نظارة المالية العثمانية في إستانبول، والتي أُنيطت بها زيادة عائدات ضريبة العُشر في ولاية حلب. وعضوًا في لجنة إيجار عقارات جامع حلب الكبير إبَّان ترأسه منصب مدير أوقاف ولاية حلب عام [١٩٠٩م]. ورئيسًا وعضوًا معًا في لجنة تأمين ودعم تحويل "القرض الداخلي" الذي تحصل عليه الدولة من سكان الولاية واستخدامه في تمويل الإنفاق العام بين عامي [١٩١١-١٩١٣م](٩٣).

- **في المجال الاجتماعي:**

في عام [١٨٩٠م] عُين عضوًا في اللجنة المشكلة بموجب الإرادة السنيَّة برئاسة حاكم الولاية، التي أُنيط بها جمع الإعانات للأراضي الحجازية المباركة بسبب استمرار الغلاء (القحط والمجاعة) هناك. وساهم في تقديم إعانة مالية للمتضررين من كارثة الزلزال الذي ضرب إستانبول، وجرى تكريمه في ٢٠ شوال ١٣١٢هـ [١٦ أبريل ١٨٩٥م] بمنحه "ميدالية الحمية والمعاونة الإنسانية"؛ تقديرًا لجهوده(٩٤).

وعند اندلاع الحرب العثمانية – اليونانية (حرب الثلاثين يومًا) عام [١٨٩٧م]، كانت الدولة العثمانية وفقًا لما أورده مؤرخ حلب الغزي في كتابه "نهر الذهب في تاريخ حلب" واقعة آنذاك في عجز مالي يحول دون الإنفاق على هذه الحرب، مما اضطرها إلى أن تفرض إعانة مالية للمجهود الحربي أطلقت عليها اسم "إعانة التأسيسات العسكرية"، لحق مدينة حلب منها (٩٤٧٧٥٠ قرشًا)(٩٥). ونشرت صحيفة "إقدام" التركية العثمانية الصادرة في إستانبول في سياق تغطيتها لوقائع الحرب العثمانية– اليونانية قوائم بأسماء للمتبرعين، ومن بينهم مرعي باشا المَلَّاح الذي تبرع بمبلغٍ وقدره (٢١٦٠) قرشًا ذهبيًا(٩٦). وتقديرًا لِما قدمه من الإعانات، فقد كُرِّم في ٢٥ ذي الحجة ١٣١٤هـ [٢٧ مايو ١٨٩٧م]، بمنحه "ميدالية التأسيسات العسكرية"(٩٧).

وعُيِّن عام [١٩٠١م] رئيسًا ثانيًا (مشاركًا) وعضوًا في لجنة تأمين الحبوب والمؤن الغذائية وسواها من المستلزمات المحلية لحلب. وفي عام [١٩٠٣م]، عُيِّن عضوًا في لجنة جرى تشكيلها برئاسة الوالي(٩٨) مجيد بك(٩٩) أُنيط بها تقدير الخسائر التي نتجت من جراء إتلاف الجراد للأشجار في أنحاء ولاية حلب لتعويض أصحابها. كما عُيِّن عام [١٩٠٤م] عضوًا في لجنة شراء اللوازم العسكرية المشكلة برئاسة الوالي. وعضوًا في لجنة أخرى لإغاثة المحتاجين والمعوزين عام [١٩٠٦م](١٠٠).

وفي عام [١٩٠٧م]، عُيِّن على التوالي: عضوًا في لجنة شراء اللوازم العسكرية من مؤن غذائية وعتاد حربي وذخائر لطابوري (فوجي) إسكندرون وحارم اللذين سَيُسَاقان إلى اليمن، وعضوًا في اللجنة المشكلة[١٠١] برئاسة حضرتي الفريق الأول "بكر صدقي باشا" القائم بوظيفة القائد فوق العادة والفريق الآخر فخري باشا التي أنيط بها تنظيم مسابقات الخيول، وتحديد مضمار السباق، وتعيين الجوائز وتوزيعها المقترنة بموافقة الإرادة السنيّة، وعضوًا في لجنة الإمداد والتموين العاجل بالعتاد الحربي والقذائف المدفعية للجيش العثماني السادس المشكلة برئاسة الفريق الأول بكر صدقي باشا القائم بوظيفة القائد فوق العادة. وفي عام [١٩٠٨م] عُيِّن عضوًا في لجنة شُكلت برئاسة الفريق الأول "بكر صدقي باشا"؛ وذلك لتأمين الألبسة وسائر اللوازم لطوابير الرديف (أفواج الاحتياط) التي جرى استدعاؤها للخدمة العسكرية، وفي السنة ذاتها عُيِّن عضوًا في لجنة تقييم الأضرار الناجمة عن هجوم الجراد وتقدير الخسائر في كافة أنحاء الولاية وتعويض أصحابها. و بين عامي [١٩١١-١٩١٣م]، عُيِّن رئيسًا وعضوًّا في كل من: لجنة تقييم أضرار ما أتلفه الجراد وتقدير الخسائر في ملحقات الولاية لتعويض أصحابها، ولجنة الهلال الأحمر، ولجنة جمع إعانة الملابس للعساكر العثمانية[١٠٢].

- **في المجال التعليمي:**

جرى تعيين مرعي باشا رئيسًا ثانيًا (مشاركًا) وعضوًا معًا في كل من: مجلس إدارة مكتب الصنائع[١٠٣] عام [١٩٠٢م][١٠٤]. و في عام [١٩٠٤م] عُيِّن عضوًا فخريًّا (من دون راتب) في مجلس معارف الولاية مكلفًا بمهتمي إصلاح وتطوير المكاتب التعليمية (المدارس الحديثة) القائمة، وزيادة أعدادها عبر افتتاح مدارس جديدة أخرى[١٠٥]. وفي عام [ ١٩٠٦م]، عُيِّن عضوًا في اللجنة المشكلة برئاسة حاكم الولاية، لإصلاح المدارس الدينية في حلب، وعضوًا في لجنة تحصيل بقايا الأموال الأميرية لصالح دائرة المعارف المُشكلة بموجب

الإرادة السنيَّة برئاسة مدير المعارف. كما ترأس إبَّان إشغاله منصب مدير أوقاف ولاية حلب عام [١٩٠٩م] لجنة تنظيم وإصلاح المدارس الدينية بما يواكب العصر[١٠٦].

**٢. دعاوي الإدارة:**

عُيِّن مرعي باشا عام [١٨٩١م] عضوًا في لجنةٍ جرى تشكيلها برئاسة حاكم الولاية، بناءً على إشعار من المقام العسكري العالي، عُهد إليها بالتحقيق في بيع أراضٍ تقع في محيط قلعة حلب (تحت القلعة). وفي عام [١٩٠٢م] عُيِّن رئيسًا وعضوًا في لجنة التحقيق بشأن المياه المتدفقة إلى حلب. كما أجرى تحقيقات عام [١٩٠٣م]، بشأن بلاغ صادر عن القائمقامية (إدارة المنطقة)؛ مفاده صدور عبارات غير لائقة عن النائب الشرعي "القاضي" لقضاء المعرَّة[١٠٧]. و في عام [١٩٠٥م] التحق بالهيئة المشكلة بموجب الإرادة السنيّة للتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد رئيس عشيرة الملِّية إبراهيم باشا، مع تأمين نفقات السفر والبالغة نحو (٢٥ إلى٣٠) ليرة، ومصاريف الإقامة البالغة نحو (٧,٥٠٠) قرش[١٠٨].

وارتأت الولاية عام [١٩٠٦م] أنه سيكون من المناسب إيفاده كمأمورٍ مُكلَّفٍ بإجراء التحقيقات في قضية تجفيف المستنقعات المحيطة بمدينة إسكندرون، وكذلك في التجاوزات والفساد الحاصل في دوائر المالية والبلدية والنافعة (الأشغال العامة والمواصلات) في قضاء إسكندرون التابع للولاية المذكورة مع منحه أجرًا وقدره ليرة عثمانية واحدة يوميًّا[١٠٩].

وإبَّان إشغاله منصب مدير أوقاف ولاية حلب عام [١٩٠٩م]، ترأس لجنة التحقيق في ادعاء تلقي مدير الدفتر الخاقاني (تسجيل الأراضي) رُشى عقارية عبارة عن دار سكنية، ولجنة التدقيق في المنازعة على قطعتي أرض تابعتين لجامع العثمانية في حلب. كما عين عضوًا في لجنة التحقيق في ما تردد عن فتح باب الغار الشريف عند قبة الصخرة المشرفة في القدس وإجراء حفريات تحتها[١١٠]. وأوفده والي حلب الفريق "فخري باشا" عام [١٩١٠م] إلى مدينة عينتاب من أجل حل الخلاف القائم بين أهالي مدينة حلب وعدد من القرى

التابعة لقضاء عينتاب التي كانت تتحكم بإمدادات مدينة حلب من مياه نهر قويق[١١١].

- **رفد خزينة الدولة العثمانية بالأموال:**

في عام [١٩٠٣م]، اشتغل بتلزيم أعشار قضاء المعرة، ووُفِّقَ في تحصيل عائدات للخزينة العامة بلغت قرابة (١٠٢) ألف قرش زيادة على ما جرى جبايته في الموسم السابق؛ على الرغم من وجود آفات حشرية وعدم وفرة المحاصيل الزراعية في السنة نفسها. وفي عام [١٩٠٤م]، وفِّقَ في استيفاء مبلغٍ مقطوع قدره (٤٠٥٠) قرش من كل قرية من قرى قضاء كلّس المتفق على جباية أعشارها سابقًا بالإضافة إلى تسع قرى جديدة لم تكن جباية أعشارها مدرجة من قبل. كما تنازل في السنة المذكورة للخزينة العامة عن مبلغ قدره (٤٠٥٠٠) قرش؛ وذلك تأكيدًا لإخلاصه للدولة. وعندما تمَّ إيفاده عام [١٩٠٦م]، للتحقيق في قضية تجفيف المستنقعات المحيطة بمدينة الإسكندرون، اتخذ إجراءات نابعة عن إخلاصه أسفرت عن تأمين واردات مهمة للخزينة العامة وحفظ حقوقها[١١٢].

- **الرُّتب والأوسمة التي نالها:**

يُعدُّ مرعي باشا المَلَّاح من أصحاب الرُّتب الرفيعة في الهرمية العثمانية، وأحد رجالات العرب الذين كانت لهم حظوة عند السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، فرَّقاه في المراتب العليا للدولة ومنحه أعلى الأوسمة فيها، وذلك إشادة بفضله وتقديرًا لخدماته الجليلة وإخلاصه. وتُطلِّعنا وثائق الأرشيف العثماني على مختلف أنواع الرُّتب والأوسمة التي أُنْعِمَ بها على المَلَّاح في عهد السلطان عبد الحميد الثاني على النحو التالي:

في ٢٥ ربيع الأول ١٢٩٦هـ [١٩ مارس١٨٧٩م] صَدرت مُذكرة عن الصدر الأعظم بشأن تزكية مرعي أفندي أحد أشراف مدينة حلب لنيل "الرتبة

الثالثـة" فـي الهرميـة العثمانيـة[١١٣]. وبموجـب المـذكرة الصـادرة عـن كامـل باشـا القبرصـي الصـدر الأعظـم المؤرخـة فـي ٨ ربيـع الآخـر ١٣٠٣هـ [١٤ ينـاير ١٨٨٦م] تمَّت ترقيتـه مـن "الرتبـة الثالثـة" التـي فـي عهدتـه ومنحـه "الرتبـة الثانية" في الهرمية العثمانية[١١٤].

وفـي ٢٠ جمـادى الآخـر ١٣٠٦هـ [٢١ فبراير ١٨٨٩م]، وبموجب المذكرة الصادرة عن ثريا باشا كبير الأمناء في البلاط السلطاني العثماني (يلدز سراي همايون) بشأن إصدار السلطان عبد الحميد الثاني إرادته السنية، مُنِحَ الرتبة "المتمايزة" في الهرمية العثمانية[١١٥].

و في ١ صفر ١٣١٦هـ [٢١ يونيو١٨٩٨م]، وبموجب المذكرة الصادرة عن "خليل رفعت باشا" الصدر الأعظم، مُنح الرتبة "الأولى من الصنف الثاني" في الهرمية العثمانية[١١٦] تقديرًا لحُسن خدماته للحكومة[١١٧].

وفي ٥ رجب ١٣٢٣هـ [٢٣ أغسطس ١٩٠٥م]، وبموجب المذكرة الصادرة عـن تحسـين باشـا كبيـر الأمنـاء فـي البـلاط السـلطاني العثمـاني [يلـدز سـراي همـايون] ذات الـرقم (٤٤٩٢)، بشـأن إصـدار السـلطان عبدالحميـد الثـاني إرادتـه السنيَّة، رُقي من الرتبة "الأولى من الصنف الثاني" إلى رتبة "روم ايلي بكلربكي" "بيلربي"– (تُلفظ بكافين يائيين في التركية العثمانية) ويُلقب حاملها "بالباشا"[١١٨]، وينعـت (بحضـرة صـاحب السـعادة) دومًـا[١١٩]؛ وذلـك تقـديرًا لحُسـن خدماتـه، وبخاصة تلك التي قدمها للحكومة، وكذلك على صعيد شراء اللوازم (المبايعات) للجهات العسكرية[١٢٠].

وإلـى جانـب الإنعامـات علـى المَـلَّاح بالرُّتـب الرفيعـة، فقد حظـي بنيلـه أرفـع الأوسمة فـي الدولـة العثمانيـة؛ وذلـك إشـادة بفضـله، وتقديرًا لإخلاصـه فـي عملـه. ومن الأوسمة والميداليات التي حصل عليها:

فـي ٢٨ ربيـع الآخـر ١٣٢٤هـ [٢١ يونيـو١٩٠٦م] جـرى تكريمـه بتقليـده "الوسام المجيدي" ذي الشأن (الرفيع) من الدرجة (الطبقة) الثانية ذي الرصيعة، تقديرًا لحسن أدائه ونهوضه بأعباء الوظائف والمهام الموكلة إليه على أكمل

وجه، وإنجازاته المتواصلة ومساعيه الحثيثة التي حظيت بالإشادة وفق رَوِيته وحكمته[١٢١]. وفي ٢٣ جمادى الأولى ١٣٢٦هـ [٢٣ يونيو ١٩٠٨م]، مُنح "وسام المعارف" الذهبي، بتزكية من مدير معارف ولاية حلب تقديرًا لحُسن خدماته للحكومة في إصلاح قطاع التعليم في ولاية حلب وتطويره وتوسيعه[١٢٢]. وفي ٩ جمادى الآخرة ١٣٢٦هـ [٩ يوليو ١٩٠٨م] كُرِّمَ بتقليده "الوسام العثماني" ذي الشأن (الرفيع) من الدرجة (الطبقة) الثانية ذي الرصيعة، تقديرًا لحسن خدماته للحكومة، وتأكيده لإخلاصه للدولة، ومساعيه الحثيثة، وإنجازاته المستمرة[١٢٣]. ووردت مذكرة جوابية بتاريخ [١٦ يناير ١٩٠٩م] صادرة عن الديوان الهُمايوني (السلطاني) تتضمن قائمة بما ناله من فرمانات التكليف وبراءات الأوسمة ومراتب التشريفات السلطانية[١٢٤].

- **تقويم الحكومة العثمانية لأداء عمله:**

بعد الاطلاع على ما تضمنته سيرة المَلَّاح الذاتية، تبيَّن خلو سجله الإداري من أية تهمة مسلكية أثناء عمله الإداري. والدعوى الوحيدة التي رفعت ضده أثناء نشاطه في العهد العثماني، اقتصرت على دعوى تجارية "كيدية" رفعها المحامي "سليم توفيق أفندي" وكيل التاجر نصر الله أفندي أنطاكي عام [١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م]، وذلك قبل انتظامه بسلك الإدارة. وبعد سلسلة من التحقيقات أجرتها محكمة الاستئناف التجارية بإستانبول، أصدرت حكمًا برد الدعوى بسبب عدم توافر الأدلة، وأُرفقت صورته بالقرار الصادر في ٣ ذي الحجة ١٣٠٤هـ [٢٣ أغسطس١٨٨٧م]، وانتهت الدعوى بثبوت براءة ذمته[١٢٥].

وإبَّان توليه منصب رئاسة محكمة التجارة، حصل نزاع على ملكية زراعية بينه وبين عبد الله أحد قواصي[١٢٦] القنصلية الألمانية، وتدخل في النزاع أطرافٌ عدة مثل القنصلية الألمانية بسبب رعايتها للقواص. وهو النزاع الذي حُسم لصالح المَلَّاح الذي استطاع من حشد دعم الحكومة العثمانية وعلى رأسها الصدر الأعظم "كامل باشا القبرصي" الذي طالب بإقالة القواص[١٢٧]، فضلًا عن الدعم الذي تلقاه

من مفتي حلب الأسبق الشيخ [عبد القادر لطفي أفندي الجابري][١٢٨]، ومن تجارِ حلب من مختلف الفعاليات التجارية الرئيسة[١٢٩]، ومن أعضاء المحكمة التجارية بهيئتيها المحلية (العثمانية) والمختلطة[١٣٠]، إلَّا أنه ومع استمرار الضغوطات ومراعاة المصلحة العامة، صدر قرار بنقله ومبادلته مع رئيس محكمة تجارة ولاية بغداد، إلَّا أنَّ المَـلَّاح اعتبر ذلك تدخلًا في عمله، وقدم اعتذاره وامتنع عن الالتحاق بوظيفته الجديدة[١٣١].

وحظي أداء مرعي باشا في المهام الموكلة إليه، الثناء والتقدير من جانب الحكومة العثمانية. إذ جاء تكليفه عام [١٩٠٥م] للاشتراك في التحقيق بشأن رئيس عشائر الملية إبراهيم باشا، نظرًا لما يتمتع به من صفات مثلى من القدرة والنزاهة ، وما يبديه من حكمة ورأي صائب في مهامه، فضلًا عن تفانيه وإتقانه في الوظائف الحكومية التي عُيَّن بها[١٣٢]. وعندما تمّ اختياره عام [١٩٠٦م]، لإجراء التحقيقات في قضية تجفيف المستنقعات المحيطة بمدينة الإسكندرون، وفي التجاوزات والفساد الحاصل في دوائر المالية والبلدية والنافعة (الأشغال العامة والمواصلات) حظي أداؤه بثناء وتقدير الباب العالي. وإبان إشغاله منصب متصرف لواء أورفة بالوكالة عام [١٩٠٨م] عُرف عنه اقتداره وحكمته وجهوده الحثيثة في إدارة كافة شؤون اللواء، وتوفير الأمن، وتحقيق الانضباط، فاستحق التقدير والامتنان من الجهات كافة[١٣٣].

حاولت هذه الدراسة ملء جزء من الفراغ الذي تركته معظم دراسات تاريخ حلب، في الحديث عن سيرة وجيه من وجهاء حلب وهو مرعي باشا المَـلَّاح، ومعرفة الظروف البيئية التي اكتنفت شخصيته من نشأةٍ وتكوينٍ تعليميٍّ وما اكتسبه من مقدراتٍ فكرية، فضلًا عن معايشة العصر الذي نشأ فيه بكل مؤثراته. ولا يسع الباحث في النهاية إلَّا أن يؤكد أن تاريخ حلب حافل بالكثير من الشخصيات الهامة، ولعلَّ دراسة شخصية مرعي باشا المَـلَّاح، تكون حافزًا لدى الباحثين لتصويب اتجاههم نحو دراسة المزيد من الشخصيات.

# الملاحق:

## ترجمة لنماذج من وثائق الأرشيف العثماني

**الوثيقة الأولى**([١٣٤]):

**إلى مقام رئاسة مجلس شورى الدولة الجليلة**
**حضرة صاحب الدولة**

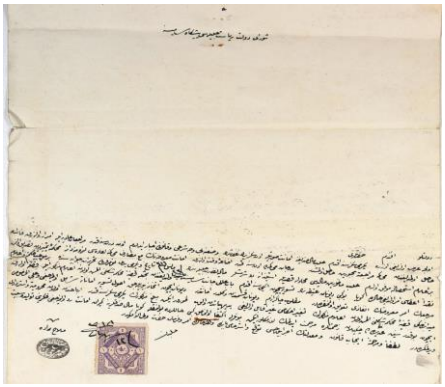

أولًا، أُجبرت بلا وجه شرعي أو قانوني منذ ثمان وعشرين سنة على إيداع مبلغ ثمانية عشر ألف قرش في صندوق مال حلب.
وبعد مراجعة نظارة العدلية أربع عشرة سنة بلا فائدة، أصبحت مُجبرًا على مراجعة المحكمة، ومع ضياع عشر سنوات في المحاكم ودرجاتها، وفقتُ في الحصول على إعلان مصدق من محكمة التمييز يلزم بإعادة الأمانة المودعة مع مصارف المحاكم، فلذلك أطلب اعتباره أمانة، وليس من قبيل الديون.

لأنّ الإجراءات المتخذة لأجل تسوية الديون لن تشمل الأمانات، وخاصة القضية الحالية، ومن البديهي أن أحكام ذلك لا تتغير، وعليه فإن الحرمان من أرباح المبلغ لثمان وعشرين سنة وبعد المحاولات العديدة لأجل استرداده خلال هذه السنين يستلزم التفضل والاكتفاء بذلك والبدء في رد الأمانات المودعة في الصناديق المالية. نوقع هذا الاسترحام لأجل التفضل بتفعيل القانون وتحقيق العدالة، وعلى كل حال الأمر والقرار لحضرة ولي الأمر.

من حلب

في ١٢ تشرين الثاني ١٣١٨ رومي [٢٥ نوفمبر ١٩٠٢م].

مَلَّاح زاده

ختم: محمد مرعي بِن صالح المَلَّاح

**الوثيقة الثانية**[١٣٥]:

**دائرة الصدارةِ العظمى**

**الأمانـة العامة**

## برقية مشفرة واردة من ولاية حلب

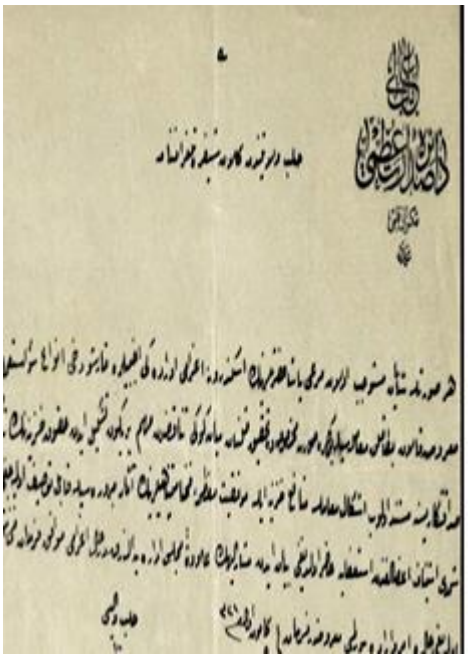

إنّ توجـه السيد مرعـي باشـا –المحتـرم دائمًـا– إلى إسكندرون للتحقيق عن ما يُعرض للغرباء و أيضًا في مسألة المستنقعات هناك، واتخاذه إجراءات نابعة عن إخلاصـه، أسفر عن تأمين واردات مهمـة للخزينـة وحفظ حقوقها، هو من جملـة قرارات الصدارة العظمى الموفقة التي لا تُوصـف. والآن هـو يقـدم بيانـه لإعفائـه مـن عضـوية محكمـة الاسـتئناف فـي حـال موافقـة الصدار العظمى وصدور قرار نقله وتعيينه في مجلس إدارة الولاية.

الباب العالي

دائرة الصدارةِ العظمى

مسألة المستنقعات هناك، واتخاذه إجراءات نابعة عن إخلاصه،

في ٩ كانون الأول ١٣٢١ رومي [ ٢٢ ديسمبر ١٩٠٥م]

والي حلب

محمد ناظم

**الوثيقة الثالثة**[١٣٦]:

**قصر يلدز السلطاني**

**دائرة كبير الأمناء**

## رسالة مشفرة من حلب

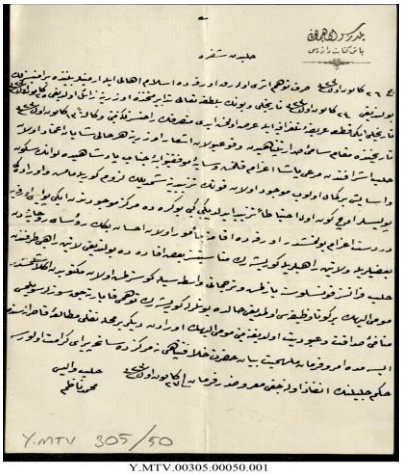
Y.MTV.00305.00050.001

ج . (جواب) ٢٦ كانون الأول ١٣٢٣

بسبب إشاعة باطلة لا أصل لها انتشر قلق بين المواطنين المسلمين والأرمن بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٣٢٣، وبلطفه تعالى اتُخذت التدابير اللازمة لمعالجة الحادثة وأُرسلت برقيتان لعرض ذلك بتاريخ ٢٥ كانون الأول، سنة ١٣٢٣، وبسبب اضطراب المتصرف، فقد صدر بتاريخ ١٣ كانون الأول ١٣٢٣، إشعار الصدارة العظمى بإسناد منصب المتصرف بالوكالة إلى السيد مرعي باشا المحترم دائمًا من أشراف حلب، الذي توجه إلى أورفة برعاية وموافقة جناب السلطان، ولم يجد لزومًا في الوقت الحالي لجلب المزيد من عناصر الأمن، لتحقق الهدوء والأمان في اللواء بأكمل وجه، بعد أن طلب زيادة عناصر الشرطة المتواجدة منذ الأيام الثلاثة الأولى على سبيل الاحتياط، وجلب عنصرين من الشرطة من مركز الولاية إلى أورفة. كما التقى إحسان بك المَنفي إلى أورفة والموضوع في الإقامة الجبرية ببعض الرؤساء الروحيين والرهبان اللاتين، فصدرت عنه عبارات حملت راهب اللاتين على الكتابة إلى القنصلية الفرنسية في حلب، وتم ترجمة ذلك، وهو بدون أي تكليف له التقى بهم، وتفوّه بما يحمل على التهييج والتوتير بداعي الإخلاص والخدمة، مما يستوجب صدور أمر بنقله إلى محل آخر، فالرجاء من حضرة مقام الخلافة التفضل بالاطلاع وإقرار ما يجب تنفيذه من الأحكام.

في ٢٧ كانون الأول ١٣٢٣ [٩ يناير ١٩٠٨م]

والي حلب

محمد ناظم

في ٢٦مايس ١٣٢٤ رومي [٨ يونيو ١٩٠٨]

المخلص لكم

**الهوامش:**

(١) نجاتي أقطاش، وآخرون: الأرشيف العثماني فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء بإستانبول، ترجمة صالح سعداوي صالح، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامية، عمان ١٩٨٦م، ص١٢٥.

(٢) ربيع نخله: تاريخ ولاية حلب ١٨٨٩– ١٩٠٢، ط١، المكتبة الشرقية، بيروت ٢٠١٧م، ص٢٦٣.

(٣) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف:
**BOA, DHSAİD,** 150/419 **,** 18/211-29 Zilhicce 1269/26 Mart 1853

(٤) محمد شريف الصواف: مجموعة الأسر الدمشقية: تاريخها، أنسابها، أعلامها، ج٣، ط٢، بيت الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ٢٠١٠م، ص٤٧٣.

(٥) عباس العزاوي: موسوعة عشائر العراق، ج٢، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت ٢٠٠٥م، ص٤٢؛ محمد الصواف: المرجع السابق، ج٣، ص٤٧١.

(٦) محمد راغب الطباخ: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، ج٧، ط١، المطبعة العلمية، حلب١٩٢٦م، ص ٣٤٦.

(٧) محمد الصواف: المرجع السابق، ج٣، ص٤٧١.

(٨) نظام المالكانة: ساد هذا النظام من أوائل القرن الثامن عشر، حتى منتصف القرن التاسع عشر، وتحديدًا حتى صدور قانون الأراضي عام [١٨٥٨م]. وهو نظام التزام الأرض مدى الحياة من جانب ملتزمي الضرائب؛ أي أنَّ أسلوب "المالكانة" اقترب كثيرًا من نظام المُلكية الشخصية، بما في ذلك حق إرث المالكانة. **عبد الله حنا: صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٨م، د.ص.**

(٩) محمد الطباخ: المصدر السابق، ج٧، ص٣٤٦.

(١٠) محمد الصواف: المرجع السابق، ج٣، ص٤٧١–٤٧٢.

(١١) محمد الطباخ: المصدر السابق، ج٧، ص ٣٤٦.

(١٢) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: AE.SOSM.III 00049. 03517. 00- 1169/1756؛ وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: 1800 / 1214– 01/ SM.. 91/4576 C...

(١٣) محمد الطباخ: المصدر السابق، ج٣، ص ص ٣٤٩-٣٥٥.

(١٤) محمد جمال باروت: التكوُّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحوُّل من البدْونة إلى العمران الحضري، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٣م، ص١٠٨؛ محمد الطباخ: المصدر نفسه، ج٧، ص٣٤٧.

(١٥) محمد الطباخ: المصدر نفسه، ج٧، ص ٣٤٦-٣٤٧؛ كامل الغزي: نهر الذهب في تاريخ حلب، ج٢، المطبعة المارونية، حلب١٩٢٦م، ص٣٣٣- ٣٣٤.

(١٦) محمد الطباخ: المصدر نفسه، ج٧، ص ٣٤٦- ٣٤٧.

(١٧) محمد باروت: المرجع السابق، ص١٠٦؛ İhsan Güne, Türk Parlamento Tarihi: Meşrutiyete Geçiş Süreci, ve 2, Türkiye Büyük Millet Meclisi Vakfi, 1997, s376.

(١٨) المكاتب العادية: كانت الدراسة في المكاتب التعليمية (المدارس الحديثة) في عهد التنظيمات العثمانية وعلى وجه التحديد بعد إقرار قانون المعارف سنة [١٨٦٩م] تنقسم إلى نوعين. الحكومية: ومراحل دراستها (الابتدائية والرُشدية والإعدادية). السلطانية لاحقًا بعد دمج مرحلتي (الرُشدية والإعدادية). أمَّا النوع الثاني فهي المكاتب الخاصة (غير الإسلامية): التي أنشأتها وأدارتها البعثات التبشيرية، وتُعرف بالحوليات التاريخية العثمانية بـ (العادية)، واشتملت الدراسة فيها على مرحلتين: العادية (الابتدائية والمتوسطة )، والعُليا (الثانوية). **سالنامه ولاية سورية، ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، د: ٢٩/١٧، مجلس معارف مطبعه سنده طبع اولمنشدر، ص ص٢٣٦-٢٤١.**

(١٩) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSİD,** 150 /419, 18/ 211

(٢٠) محمد باروت: المرجع السابق، ص ١٠٨.

(21) FO 371/10164 Aleppo Consul to FO, 26 Jan. 1924.

نقلًا عن: Records of Syria 1918-1973, vol 3: 1923-1925, cambridge Archive Editions, 2005, p 303.

(٢٢) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: BEO, İ.AZN., 26/17- 21 Muharrem 1315/ 22 Haziran 1897

(٢٣) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSİD,** 150/419, 18/ 211

(٢٤) محمد الطباخ: المصدر السابق، ج٣، ص ص٤٥٥-٤٥٨.

(٢٥) جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج٢، ط٢، مطبعة الهلال بالفجالة، مصر ١٩١٤، ص١٩٤.

(٢٦) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSİD,** 150/419, 18/ 211

(٢٧) فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ترجمة محمود فهمي حجازي، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض١٩٩١م، ص١٥٠.

(٢٨) محمد باروت: المرجع السابق، ص١٠٧.

(٢٩) محمد أسعد طلسْ: المخطوطات وخزائنها في حلب، مجلة معهد المخطوطات العربية،ع١، ج١، جامعة الدول العربية، د.م، ١٩٥٥م، ص ١٦؛ الفيكنت فيليب دي طرازي: خزائن الكتب العربية في الخافقين، ج١، منشورات وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلية لبنان، د.ت، ص٢٩١.

(٣٠) محمد الطباخ: المصدر السابق، ج٤، ص٧٧.

(٣١) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BEO,** ŞD**.,** Şaban 1320 /25 Kasım 1902 2240 / 2- 23

(٣٢) وثائق الأرشيف العائلي، والمحفوظ لدى عائلة المَلَّاح.

(٣٣) محمد باروت: المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٣٤) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: BEO**,** 2647/198489-3 Ağustos 1321/ 16 Ağustos 1905

(٣٥) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BEO,** 2307 Muharrem 1322 / 28 Mart 1904 /172986- 11

(٣٦) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSİD,** 150/419, 18/ 211

(٣٧) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BEO,** 26 Şevval 1327/ 10 Teşrîn-i sânî 1909 3634/ 272476-

(٣٨) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSİD,** 150/419, 18/ 211

(٣٩) جريدة يكي غزته، ع ٤٨٧، إستانبول، ٥ يناير ١٩١٠م، ص٣.

(٤٠) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BEO,** -26 Mayis 1324 / 8 Haziran 1908 MF.MKT**.,** 1061/32

(٤١) مجلة القربان، س٦، ع ٥ – ٦، سبتمبر – أكتوبر ١٩٣١م، ص٢٢٧.

(٤٢) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BEO,** ŞD., Nisan 1329 / 25 Nisan 1913 199/39- 12

(٤٣) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(٤٤) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA,** HR.TO.., 397/40- **04** Haziran 1892

(٤٥) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA,** HR.TO.., 397/43- **24 /21 Mart 1895** **Ramazan** 1312

(٤٦) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BEO,** ŞD., 2240 /2

(٤٧) سالنامه ولاية حلب، ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، د: ١٦/٣٥، مطبعه ولايتده طبع أولنمشدر، ص١٩٤.

(٤٨) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: 204298- 24 Şevval /22 Aralık 1905 BEO, 2724/1323؛ سالنامه ولاية حلب، ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، د: ١٦/٢٨، مطبعه ولايتده طبع أولنمشدر، ص١٨٢.

(٤٩) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: BEO, 372/23- 05 Recep 1323/ 5 Eylül 1905 .,İ..TAL؛ سالنامه دولة عليّة عثمانية، ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، د: ٣٧/٦٢، مطبعة أحمد إحسان وشركاسى، ص١٠٦؛ سالنامه دولة عليَّة عثمانية، ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، د:٢٧١، در سعادت– مطبعه أحمد احسان، ص١٠٦.

(٥٠) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: 640/47961- 19 Zilhicce 1312/ 13 , BEO Haziran 1895؛ وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA,** İ.AZN., **1897** -1315/ 26 Muharrem 1315/7 Haziran **6**؛ سالنامه ولاية حلب، ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، د: ١٦/٢٦، مطبعه ولايتده طبع أولنمشدر، ص٣٣٢.

(٥١) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA,** HR.TO.., 397/35- **04** Haziran 1892

(٥٢) **محمد الطباخ**: المصدر السابق، ج٣، ص٤٥٨.

(٥٣) أول إشارة إلى تسمية "حارة الباشا" وقع عليها الباحث في المصادر تعود لعام [١٩١٠م]، إذ وردت في كتاب "حلب في مائة عام" نقلًا عن صحيفة "صدى الشهباء" [ع ٤٢٣، ٢٨ أبريل١٩١٠م]، وتتضمن افتتاح مدرسة للإناث في "محلة الباشا" يوم الأربعاء الموافق في

[٢٧ أبريل ١٩١٠م]. **محمد عينتابي، وآخرون: حلب في مئة عام ١٨٥٠-١٩٥٠،ج٢، منشورات جامعة حلب: معهد التراث العلمي العربي، حلب ١٩٩٣م، ص٩١- ٩٢.**

(٥٤) عبد الغني العطري: حديث العبقريات، ط١، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ٢٠٠٠م، ص١٢٥.

(٥٥) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211

(٥٦) سالنامه ولاية حلب، ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، د: ١٦/١٨، مطبعه ولايتده طبع أولنمشدر، ص٨٢.

(٥٧) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/211؛ سالنامه ولاية حلب، ١٣١٩هـ/١٩٠٠م، د: ١٦/٢٩، مطبعة ولايتده طبع أولنمشدر، ص١٤٤.

(٥٨) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211

(٥٩) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/211؛ سالنامه ولاية حلب، ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، د: ١٦/٣٣، مطبعه ولايتده طبع أولنمشدر، ص١٥٩-١٦٠.

(٦٠) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211؛ جريدة ثمرات الفنون، س٣٣، ع ١٦٠٦، ٢٩ ذي القعدة ١٣٢٤هـ/٢٤ يناير١٩٠٧م، ص٧.

(٦١) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211

(٦٢) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA,** DH.MKT.**,** 1231/ 1326 / 4 Şubat 1908 **Muharram** 6- 01

(٦٣) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211

(٦٤) جريدة يكي غزته، ع ٤٨٧، ٥ يناير ١٩١٠م، ص٣.

(65) İhsan Güneş, op.cit. s 376.

(٦٦) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211؛ جريدة الزهرة، س٢٠، ع٣٣، تونس، ٢٠ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/١٤ ديسمبر ١٩٠٨، ص٢.

(٦٧) جريدة طنين، ع١٣٨، إستانبول، ١٨ ديسمبر١٩٠٨م، ص٣؛ Meclisi Mebusan Zabıt Ceridesi**,** Cilt: 1, Birinci İnikat, 4 Kânunuevvel 1324, S4.

(68) Meclisi Mebusan Zabıt Ceridesi**,** Meclisi Mebusan Zabıt Ceridesi**,** Cilt:1**,** Birinci İnikat, 5 Şubat 1324, p.686.

(٦٩) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211

(٧٠) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211؛ محمد عينتابي، وآخرون: المرجع السابق، ج٢، ص٨٣.

(٧١) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211؛ فرديناند توتل اليسوعي: وثائق تاريخية عن حلب: أخبار اللاتين والروم وما إليهم ١٨٥٥-١٩٦٣، ج٤، المطبعة الكاثوليكية، بيروت١٩٦٤م، ص١٠٥.

(٧٢) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211

(٧٣) نوفل نعمة الله نوفل: الدستور، ج١، المطبعة الأدبية، بيروت١٨٨٣م، ص٤١٢-٤١٣.

(٧٤) نظارة الخزينة السلطانية: أسسها السلطان عبد الحميد في إستانبول تحت مسمى: (خزينه خاصه نظاره سى)؛ أي نظارة الخزينة الخاصة، وأمر بافتتاح فروع لها في كل منطقة يوجد فيها أراضٍ موات، لتمويل عملية استصلاح الأراضي وإعمار القرى فيها أسماه (إدارة الجفتلك الهمايوني). **كامل الغزي: المصدر السابق، ج٣، ص٤٨٦.**

(٧٥) ضمت البعثة (اللجنة) الموفدة كل من: (مدير ويركو ولاية حلب صادق بك، وباش كاتب مجلس إدارة الولاية عارف بك، ومدير الدفتر الخاقاني علي رضا أفندي، بالإضافة إلى مرعي أفندي المَلَّاح عضو ملازم دائرة الحقوق في محكمة استئناف الولاية). **جريدة الفرات، س١٨، ع٧٥٧، حلب، ٢١ ربيع الأول ١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م، ص١.**

(٧٦) الأملاك السلطانية: وهي الأملاك التي أحياها السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦ – ١٩٠٩م، عندما أمر بإنشاء ديوان خاص (جفتلك همايوني إداره سي) جعل وظيفته إحياء الأراضي الموات الواسعة في السلطنة العثمانية. ففي قول النبي (ص): "من أحيا أرضًا مواتًا فهي له"؛ إذ أصبحت جميع هذه الأراضي (الموات) ملكًا للسلطان، ومن هنا جاء اسمها الأملاك السلطانية. **كامل الغزي: المصدر السابق، ج٣، ص٤٨٤- ٤٨٥؛ أبي الحسن علي بن محمد الماوردي: الأحكام السلطانية، ط١، طبع محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه، الآستانة- مصر ١٩٠٩م، ص ١٥٨.**

(٧٧) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(٧٨) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(٧٩) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211؛ جريدة لسان الحال، س٤١، ع٢٩١٩، بيروت، ٣ جمادى الأول ١٣١٦هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٩٨م، ص٣-٤.

(٨٠) سالنامه دولة عليَّة عثمانية، ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، د: ٣٧/٥٥، دار الخلافة العليّه- مطبعه عامره، ص٤١٦؛ سالنامه ولاية حلب، ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، د: ١٦/٢٧، مطبعة ولايته طبع أولنمشدر، ص١١٧.

(٨١) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211

(٨٢) سالنامه دولة عليَّة عثمانية، ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، د: ٣٧/٦١، مطبعه أحمد احسان وشركاسى، ص٦٦٤؛ سالنامه ولاية حلب، د: ١٦/٣٣، ص١٣٩.

(٨٣) أُنشئت بئر مياه عين زُبَيدة في مكة المكرمة من قبل "مهرى ماه" ابنة السلطان "سليمان القانوني". وتكمن أهميتها في تأمين المياه للحجيج في مواسم الحج. وقد جرى الوقوف على إعادة ترميمها عدة مرات. إلَّا أنَّه وبسبب تعرضها للإهمال المتكرر وعدم العناية به، بدأت أزمة المياه فيها تطفو على السطح، مُسببةً حالة من الفزع والخوف لدى أهل مكة بسبب جفاف مياه البئر. **جولدن صاري يلدز: الحجر الصحي في الحجاز ١٨٦٥-١٩١٤م، ترجمة عبد الرزاق بركات، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص ١٦٢-١٦٣.**

(٨٤) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(٨٥) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211؛ جريدة ثروت، ع١٣٦٢، إستانبول، ٢ ذي الحجة ١٣١٩هـ/١٢ مارس١٩٠٢م، ص١؛ جريدة إقدام، ع٢٧٧٥، إستانبول، ٢ ذي الحجة ١٣١٩هـ/١٢ مارس ١٩٠٢م، ص١.

(٨٦) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(٨٧) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(٨٨) سالنامه دولة عليَّة عثمانية، ١٣٢١هـ/١٩٠٣م، د: ٣٧/٥٩، عالم مطبعة سى- أحمد إحسان وشركاسى، ص١٣٢، ٥٨٤؛ سالنامه ولاية حلب، ١٣٢١هـ/١٩٠٣م، د: ١٦/٣١، مطبعة ولايته طبع أولنمشدر، ص١٢٩.

(٨٩) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(٩٠) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211

(٩١) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211؛ ثمرات الفنون، س٣٣، ع ١٥٧٢، ٢ جمادى الثانية ١٣٢٤هـ/ ٢٣ يوليو ١٩٠٦م، ص٧.

(٩٢) سالنامه دولة عليَّة عثمانية، د: ٣٧/٦٢، ص٧٢٨؛ سالنامه ولاية حلب، ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، د: ١٦/٣٤، مطبعة ولايته طبع أولنمشدر، ص١٢٥.

(٩٣) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(٩٤) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419 , 18/ 211

(٩٥) كامل الغزي: المصدر السابق، ج٣، ص٤٣٧.

(٩٦) جريدة إقدام، ع٩٨٢، إستانبول، ١٢ ذي القعدة ١٣١٤هـ/١٤ أبريل ١٨٩٧م، ص١.

(٩٧) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف:**BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211

(٩٨) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(٩٩) سالنامه دولة عليَّة عثمانية، د: ٣٧/٥٩، ص١٣٢، ٥٨٤؛ سالنامه ولاية حلب، د: ١٦/٣١، ص١٢٩.

(١٠٠) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(١٠١) تحدثت جريدة ثمرات الفنون في عددها (١٦٤٢) الصادر بتاريخ [٣٠ سبتمبر ١٩٠٧م]، عن تشكيل لجنة مُشكلة برئاسة سعادة "يحيى بك" قومندان زاندرمة ولاية حلب لتنظيم سباق الخيل. ومن المُرجح في ضوء السيرة الذاتية لمرعي باشا المَلَّاح والمحفوظة في الأرشيف العثماني بإستانبول، بأنَّ هذه اللجنة هي لجنة فرعية رديفة للجنة الرئيسة برئاسة كل من: حضرة الفريق الأول بكر صدقي باشا القائم بوظيفة القائد فوق العادة والفريق الآخر فخري باشا وعضوية مرعي باشا. **ثمرات الفنون، س٣٤، ع١٦٤٢، ٢٢ شعبان ١٣٢٥هـ/ ٣٠ سبتمبر١٩٠٧م، ص ٦.**

(١٠٢) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(١٠٣) مِمَّا هو جدير بالذكر أن دائرة معارف ولاية حلب كانت قد استأجرت دار الصابوني

الواقعـة فـي محلـة بـاب قنسـرين أمـام جـامع الرومـي، واتخـذتها عـام [١٩٠٢م] مدرسـة صناعية أو ما سُمي بـ "مكتب الصنائع"، لتعليم صناعة الأحذية والحياكة والنجارة، وعهد بإدارته إلى مؤرخ حلب الشيخ كامل أفندي الغزي، فبقي مديرًا لـه مدة أربـع سنوات. وقد لاقى المكتب عند تأسيسه إقبالًا ملحوظًا إذ بلغ عدد منتسبيه ١٦٠ طالبًا. **محمد الطباخ: المصـــدر الســـابق، ج٣، ص٤٩٧؛ ســـالنامه ولايـــة حلـــب، ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م، د: ١٦/٣٠، مطبعه ولايتده طبع أولنمشدر، ص١٤٢.**

(١٠٤) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/211؛ سالنامه ولاية حلب، د: ١٦/٣١، ص١٤١.

(١٠٥) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/211؛ سالنامه ولاية حلب، ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م، د: ١٦/٣٢، مطبعة ولايتده طبع أولنمشدر، ص١٤٣.

(١٠٦) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(١٠٧) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(١٠٨) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211؛ وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BEO,** 2649/ 8 Ağustos Sene 1321/21 Ağustos 1905 198630-

(١٠٩) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419, 18/ 211؛ وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: BEO, /204240- 20 Şevval 1323/ 18 Aralık 1905 2724

(١١٠) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(١١١) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: Cemaziye'l-evvel 1328/ 20 Mayıs 1910 BEO, DH.MUİ. , 92/21,

(١١٢) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(١١٣) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: Rebiü'l-evvel 1296/ 19 Mart 1879 782/63618- **BOA,** İ.DH., 25

(١١٤) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: Rebiü'l- ahir 1303/ 16 Ocak 1886 975/77003- **BOA,** İ.DH., 10

(١١٥) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: Cemaziye'l-ahir 1306/ 21 Şubat 1889 **BOA, İ.DH.,** 1122/87756- 20

(١١٦) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: 1316- 16 Safar 1316 / 6 Şubat 1898 /1316- **BEO,** İ.TAL**,** 143

(١١٧) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(١١٨) كانت الباشوية ذات مراتب تتفاوت أهميتها بتفاوت ترتيبها ضمن أنساق المراتب في الهرمية العثمانية، إلا أنَّها على اختلاف مراتبها كانت لقبًا له أهميته في المجتمع العثماني، ويمنح حامله مكانة خاصة. وإن قراءة متأنية متجرِّدة لوثائق الأرشيف العثماني التي بحوزة الباحث، تشير إلى أن ترقية السلطان العثماني لأحد أفراد النخبة السياسية إلى مراتب الباشوية لم تكن مشروطة بالتبعية المطلقة لشخص السلطان، وإنما كانت تقديرًا له على ما قدمه من خدماتٍ جليلةٍ للدولة. على نحو ما تجلَّى في منح مرعي باشا المَلَّاح، لرتبة "روم ايلي بكلربكي"، وذلك تقديرًا لحسن خدماته وإخلاصه في عمله. **وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: 23/ 372 ,.TAL..İ ,BEO**

(١١٩) سالنامه ولاية حلب، د: ١٦/٣٥، ص٨٧.

(١٢٠) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419 **,** 18/ 211

(١٢١) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419 **,** 18/ 211

(١٢٢) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف:

**BEO, MF.MKT.,** 1061**, 32** -23 Cemaziye'l-evvel Sene 1326/23 Haziran1908/

(١٢٣) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419، 18/ 211

(١٢٤) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419 **,** 18/ 211

(١٢٥) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/ 419, 18/ 211

(١٢٦) القوَّاص: هو من يخدم القنصل، وهو على علاقة طيبة معه، إذ يسير أمامه في الطريق، ويرتدي ثيابًا من الجوخ مُزركشة ومُزخرفة بأنواع الشريط المُقصَّب، ويحمل بيده سيفًا، وفي حالة ركوب القنصل لعربةٍ ما، فإنَّ القواص يُلازم العربجي (سائق العربة) ويجلسه بجانبه. **محمد سعيد القاسمي، وآخرون: قاموس الصناعات الشامية، ج٢، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ١٩٨٨م، ص٣٦٨.**

(١٢٧) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BEO,** HR.TH**..,** 111 /52- 04 Ağustos 1891

(١٢٨) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA,** HR.TO**..,** 396/47- 18 **Ağustos** 1891

(١٢٩) وثائق الأرشيف العثماني، تصني: **BOA,** HR. TO**..,** 397/ 35

(١٣٠) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA,** HR.TO**..,** 397/40

(١٣١) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419، 18/ 211

(١٣٢) وثائق الأرشيف العثماني، تصني: **BEO,** 2647/ 198489

(١٣٣) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BOA, DHSAİD,** 150/419، 18/ 211

(١٣٤) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BEO,** ŞD**.,** 2240 / 2

(١٣٥) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: **BEO,** 2727/ 1321/ 22 Aralık 1905 204509- 9 Kanun-i-evvel

(١٣٦) وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: 50- Kanun-i-evvel 1323 / 9 Ocak 1908 **BEO,** Y**..**MTV**.,** 305/27

## مصادر الدراسة:

# أولًا- الـوثائق

## ١- وثائق باللغة التركية

- **وثائق غير منشورة:**

- وثائق الأرشيف العثماني.

**Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), Istanbul, Turkey**

- وثائق الأرشيف العائلي.

- **وثائق منشورة:**

- سالنامه الدولة العثمانية العليَّة:

**الدُفعات:** (٣٧/٥٥، ٣٧/٥٩، ٣٧/٦١، ٣٧/٦٢، ٢٧١)

- سالنامه ولاية حلب:

**الدُفعات:** (١٦/١٨، ١٦/٢٦، ١٦/٢٧، ١٦/٢٨، ١٦/٢٩، ١٦/٣٠، ١٦/٣١، ١٦/٣٢، ١٦/٣٣، ١٦/٣٤، ١٦/٣٥).

- سالنامه ولاية سورية:

**الدُفعات:** (٢٩/١٧).

- مذكرات (مضابط) مجلس المبعوثان:

- Meclisi Mebusan Zabıt Ceridesi, Cilt: 1, Birinci İnikat, 4 Kânunuevvel 1324.
- Meclisi Mebusan Zabıt Ceridesi, Meclisi Mebusan Zabıt Ceridesi, Cilt:1, Birinci İnikat, 5 Şubat 1324.

٢- **وثائق باللغة الإنجليزية [F.O (Foreign Office)]**

- **وثائق منشورة:**

- Records of Syria 1918-1973, vol 3: 1923-1925, cambridge Archive Editions, 2005.

## ثانيًا- المصادر

**١- المصادر العربية:**


- أبو الحسن علي بن محمد الماوردي: الأحكام السلطانية، ط١، طبع محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه، الآستانة-مصر ١٩٠٩م.
- جرجـي زيـدان: تـراجم مشـاهير الشـرق فـي القـرن التاسـع عشـر، ج٢، ط٢، مطبعة الهلال بالفجالة، مصر ١٩١١م.
- فردينـان توتل اليسوعي: وثـائق تاريخيـة عن حلـب: أخبـار اللاتين والـروم وما إليهم ١٨٥٥-١٩٦٣، ج٤، المطبعة الكاثوليكية، بيروت١٩٦٤م.
- كامـل الغزي: نهـر الـذهب فـي تـاريخ حلـب، ج٢-٣، المطبعـة المارونيـة، حلب١٩٢٦م.
- محمد راغب الطباخ: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشـهباء، ج٧، ط١، المطبعة العلمية، حلب ١٩٢٦م.
- نوفل نعمة الله نوفل: الدستور، ج١، المطبعة الأدبية، بيروت١٨٨٣م.

# ثالثًا- المراجع

**١- المراجع العربية:**


- الفيكنت فيليب دي طرازي: خزائن الكتب العربية في الخافقين، ج١، منشورات وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلية لبنان، د.ت.
- جولدن صاري يلدز: الحجر الصحي في الحجاز ١٨٦٥-١٩١٤م، ترجمة عبد الرزاق بركات، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- ربيع نخله: تاريخ ولاية حلب ١٨٨٩- ١٩٠٢، ط١، المكتبة الشرقية، بيروت ٢٠١٧م.
- عباس العزاوي: موسوعة عشائر العراق، ج٢، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت ٢٠٠٥م.
- عبد الغني العطري: حديث العبقريات، ط١، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ٢٠٠٠م.
- عبد الله حنا: صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت٢٠١٨م.
- فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ترجمة محمود فهمي حجازي، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض١٩٩١م.

- محمـد أسـعد طلـسْ: المخطوطـات وخزائنهـا فـي حلـب، مجلـة معهـد المخطوطات العربية،ع١، ج١، جامعة الدول العربية، د.م، ١٩٥٥م.
- محمد جمال باروت: التكوُّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحوُّل من البدْونة إلى العمران الحضري، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة٢٠١٣م.
- محمد سعيد القاسمي، وآخرون: قاموس الصناعات الشامية، ج٢، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ١٩٨٨م.
- محمد شريف الصواف: مجموعة الأسر الدمشقية: تاريخها، أنسابها، أعلامها، ج٣، ط٢، بيت الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق٢٠١٠م.
- محمد عينتابي، وآخرون: حلب في مئة عام ١٨٥٠-١٩٥٠،ج٢، منشورات جامعة حلب: معهد التراث العلمي العربي، حلب١٩٩٣م.
- نجاتي أقطاش، وآخرون: الأرشيف العثماني فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول، ترجمة صالح سعداوي صالح، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الاسلامية، عمان ١٩٨٦م.

**٢- المراجع الأجنبية:**

- İhsan Güne, Türk Parlamento Tarihi: Meşrutiyete Geçiş Süreci, ve 2, Türkiye Büyük Millet Meclisi Vakfı, 1997.

## رابعًا- الدوريات

**١- الدوريات العربية:**

- جريدة ثمرات الفنون: ع ١٥٧٢، ١٦٠٦، ١٦٤٢.
- جريدة الزهرة: ع ٣٣.
- جريدة الفرات: ع ٧٥٧.
- مجلة القربان: ع ٥-٦.

**٢- الدوريات التركية:**

- جريدة إقدام: ع ٩٨٢، ٢٧٧٥.
- جريدة ثروت: ع ١٣٦٢.
- جريدة طنين: ع ١٣٨.
- جريدة يكي غزته: ع ٤٨٧.